بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الذي خلقَ كُلَّ شيءٍ فقَدَّرَهُ تقديراً ، والصَّلاةُ والسّلامُ على خيرِ خَلْقِ اللهِ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ ، ووَرَثَةِ عِلْمِهِ الذينَ آمنوا بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ حُلْوِهِ ومُرِّهِ مِن اللهِ تعالَى وحدَهُ .

أَمَّا بَعْدُ ، فإنَّ الإيمانَ بالقَدَرِ مِن أَهَمِّ ما يَجِبُ على مُريدِ الحقِّ وطالبِ النّجاةِ معرفتُهُ ، فإنّهُ رَأْسُ الأمرِ ، وعليهِ قطبُ رَحَى التوحيدِ ، والإسلامِ ، والإيمانِ ، والإحسانِ . كيف وهو أَحدُ أركانِ الإيمانِ ، وذو أهمِّيّةٍ عظيمةٍ بينَ الأركانِ ، ومنزلةٍ رفيعةٍ ؛ لارتباطهِ بالإيمانِ باللهِ ، والكلامُ فيه مَوقوفٌ على ما جاء في بابِ الأسماءِ والصّفاتِ ، وما يَتعلّقُ بفعلهِ وخَلْقهِ ، وإرادتهِ ومشيئتهِ ، وسابقِ عِلْمِهِ عزَّ وجلَّ . وإنَّ مما جاءَ في بابِ صِفاتِ البارِي : العِلْمَ ، والإرادةَ ، والمشيئةَ ، والقُدْرَةَ ، والخلْقَ . ومما جاء في فِعْلِهِ وأمرِهِ : الكتابةُ ، والأمرُ به . ولا شَكَّ ولا ريبَ أنَّ مدارَ الإيمانِ بالقَدَرِ إنّما يُبْنَى على هذه الصّفاتِ والأفعالِ .

وإنَّ مسائلَ الإيمانِ بالقَدَرِ كانتْ مَحَلَّ خِلافٍ ونزاعٍ مُنْذُ أواخرِ الصّدرِ الأَوَّلِ ولا يزالُ إلى يومِنا هذا ، والناسُ فيهِ بينَ الإفراطِ والتّفريطِ ، وبين الغُلُوِّ والجفاءِ ، الأمرُ الذي يُوجِبُ الاعتناءَ بهذا الرُّكنِ وضبطهِ وتحريرِهِ ؛ ليكونَ مُوافقاً لما جاءَ عَنِ اللهِ تعالَى وعن رَسُولهِ ﷺ ؛ لأنهُ مِن أبوابِ الغَيْبِ الذي لا يُدْرَكُ بعقلٍ ولا قياسٍ ، ولا تَخضعُ فيه المسائلُ إلى الموازينِ الحِسِّيَّةِ ولا العقليَّةِ .

ويرَى النّاظرُ في أقوالِ النّاسِ ومذاهبِهم في هذا البابِ ممّنْ خاضوا فيما جاءَهم بهِ الأمرُ بالوقوفِ عِندَهُ ، ودخلوا فيما نُهوا عنهُ ولم يَقفوا حيثُ وقَفَ الرّجالُ الأوائلُ مِن هذه الأُمَّةِ ، ولم يسكتوا عمّا سكتوا عنه ، ولم يَسَعْهُم في دينِ اللهِ تعالَى ما وسعَ أولئكَ الأوائلَ المُتّبعينَ لِسُنَنِ المُرسلينَ ، فرأيناهم قد ضَلُّوا ضَلالاً عظيماً فأثبتوا في مُلْكِ اللهِ ما لا يَشاءُ ، وفي مشيئتهِ ما لا يكونُ ، ونَفوا تقديرَ اللهِ تعالَى ، ثُمَّ سَمَّوا نَفْيَهُمْ عَدْلاً ، ثُمَّ توسَّعوا في النَّفْيِ حتَّى جاءوا على صفاتِ الرَّبِّ تعالَى ، وعلى حقائقِ

أسمائهِ عزَّ وجَلَّ بما زَعموهُ توحيداً وتنزيهاً . وهكذا البدعةُ لا تَقِفُ بصاحبِها حتّى تُوردَهُ الهلاكَ . ويرَى النَّاظرُ أيضاً مَنْ يقابلُ هؤلاءِ ممّن يَزعمونَ الإيمانَ بإثباتِ قَدَرِ اللهِ تعالَى ، فأضافوا إلى الرَّبِّ تباركَ وتعالَى أفعالَ وذُنوبَ العبادِ ؛ تبرئةً للخلائقِ مِن الذُّنوبِ والقبائحِ ، ظانّينَ بذلكَ باللهِ عَزَّ وجلَّ أَسوأَ الظُّنونِ مع نِسبةِ القُبْحِ والنّقصِ والعَيْبِ والظُّلْمِ له ، تعالى وتَقدَّسَ عن قَوْلِهم عُلُوّاً كبيراً .

لهذا أَحببتُ أنْ أُسْهِمَ بهذه الكلماتِ في هذا الموضوعِ العظيمِ ، وهذا العدد الكبير مِن المخالفينَ الزّائغينَ ؛ بياناً للحقِّ والصَّوابِ في بابِ الاعتقادِ ، وبراءةً مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ ، ونُصْحاً لِدينِ اللهِ تعالَى ولكتابهِ ولِرَسُولِهِ ﷺ ولأئمّةِ المُسلمينَ وعامّتِهم ، ثُمّ تحقيقاً لجانبِ التّوحيدِ الذي هو عِلّةُ الخَلْقِ والأمرِ والنّهيِ ، حيثُ إنَّ سلامةَ التوحيدِ مِن نَواقِصهِ يَقتضي سَلامةَ الإيمانِ وصِحَّةَ الاعتقادِ في القضاءِ والقدَرِ ، ولا يتمُّ الإيمانُ والإسلامُ إلَّا بالإيمانِ بالقَدَرِ حُلْوهِ ومُرِّهِ ، خَيْرِهِ وشَرِّهِ مِن اللهِ تعالَى .

هذا ، وقد سَمّيتُ هذا البحثَ « الاعتقاد الواجب نحوَ القَدَرِ » مُبيّناً فيه مادّةَ (القَدَرِ) وتعريفَهُ ، ثُمَّ مَراتبَهُ التي تُبنَى عليهِ ، ثُمَّ المذهبَ الحقَّ الذي يَجِبُ اعتقادُهُ والجزْمُ بهِ ، ثُمّ بيانَ أقوالِ مَنْ خُولِفَ بِهم عَنْ صراطِ اللهِ تعالَى ومنهاجِ النُّبوّةِ ومثليّةِ الصّحابةِ الكرامِ ، مَوضّحاً جوانبَ الإساءةِ عندَهم ، ومُنَوِّهاً بما أحسنوا فيه ، وما أرادوا مِن الخيرِ ، ولكن كما قيل قديماً : كَمْ مِنْ مُريدٍ للخيرِ لا يُدْرِكُهُ . ثُمّ نقلتُ أقوالَ السَّلفِ الكرامِ مِن الصّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ، ثُمّ مَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ وصِدْقٍ وإتقانٍ ؛ لِبيانِ أنَّ الدّينَ إنّما هو بالاتّباعِ والاقتداءِ ، لا بالابتداعِ والابتداءِ ، وخاصّةً ما يتعلّقُ بالغيبِ والإيمانِ ومسائلِ الاعتقادِ .

هذا ، واللهَ تعالَى أسألُ أنْ يَرزقَني حُسْنَ القولِ ، وحُسْنَ الاعتقادِ ، وحُسْنَ العِلْمِ ، وحُسْنَ الاتباعِ ، إنهُ تعالى وليُّ ذلكَ والقادرُ عليهِ ، وصلّى اللهُ وسلّمَ وبارِكَ على سَيِّدِنا مُحَمّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الأطهارِ ، ومَن تَبِعَهُمْ بإحسانٍ .

الاعتقادُ الواجبُ نحوَ القَدَرِ

□ القَدَرُ لُغَةً :

القَدَرُ بفتْحِ الدَّالِ وإسْكانِها ، أيْ : مَبْلَغُ الشَّيْءِ وكُنْهُهُ .

قال صاحبُ « مُجْمَلِ اللُّغةِ » رحمه الله : « **القَدْرُ** : مَبْلَغُ الشَّيْءِ **وكذلك القَدَرُ**» (١) . وقال في « معجَمِ مقاييسِ اللُّغةِ» : « القافُ والدَّالُ والرَّاءُ : أصلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على مَبْلَغِ الشَّيْءِ وكُنْهِهِ ونهايتِهِ . . . (وقال) : والقَدْرُ : قضاءُ اللهِ تعالَى الأشياءَ على مبالِغِها ونهايتِها التِي أرادَها لَها ، وهو القَدَرُ أيضاً» (٢) .

وذكرَ ابنُ منظورٍ رحمه الله عن اللحيانِيِّ رحمه الله قال : «**القَدَرُ** : الاسمُ . **والقَدْرُ** : المَصْدَرُ» (٣) .

---

(١) «مُجْمَل اللُّغة» (٣/ ٧٤٥) .

(٢) «معجَم مقاييس اللُّغة» (٥/ ٦٢) .

(٣) «لسان العرب» (٥/ ٧٤) .

□ القَدَرُ شرعاً :

قال الإمامُ النَّوويُّ رحمه الله : « ومعناهُ أنَّ اللهَ تبارَك وتعالَى قَدَّرَ الأشياءَ في القِدَمِ ، وعَلِمَ أنَّها سَتقعُ في أوقاتٍ معلومةٍ عِندَهُ سُبْحانَهُ وتعالَى وعلى صِفاتٍ مخصُوصةٍ ، فهي تَقعُ على حسبِ ما قدَّرها سُبْحانَهُ وتعالَى» (١) .

وقال الإمامُ الخَطَّابِيُّ رحمه الله : « قدْ يَحسبُ كثيرٌ مِن النَّاسِ أنَّ معنَى القَدَرِ مِن اللهِ والقضاءِ منه ، معنَى الإجْبارِ والقَهْرِ للعبْدِ على ما قضاهُ وقَدَّرَهُ . . . وليسَ الأمرُ في ذلك على ما يَتوهّمونَهُ ، وإنَّما معناهُ : الإخبارُ عن تَقدّمِ عِلْمِ اللهِ سُبْحانَهُ بِما يكونُ مِن أفعالِ العِبادِ وأكْسَابِهم ، وصُدُورِها عن تقديرٍ منه ، وخَلْقٍ لها خيرِها وشَرِّها» (٢) .

وقال ابنُ حَجَرٍ رحمه الله : « والمرادُ أنَّ اللهَ تعالَى عَلِمَ مقادِيرَ الأشياءِ وأزْمانَها قبْل إيجادِها ، ثُمَّ أَوْجَدَ ما سبقَ في عِلْمِهِ أنَّه يُوجَدُ ، فكلُّ مُحدَثٍ صادرٌ عن عِلْمِهِ وقُدرتِهِ

(١) «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٥٤) .

(٢) «معالم السنن : مختصر سنن أبي داوود» (٧/ ٦٩) .

وإرادَتِهِ . (وقال) : هذا هو المعلومُ مِن الدّينِ بالبراهينِ القَطْعيَّةِ ، وعليهِ كانَ السَّلَفُ مِن الصَّحابَةِ وخِيارِ التَّابِعينَ، إلَى أنْ حَدَثتْ بِدْعةُ القَدَرِ في أواخِرِ زَمَنِ الصَّحابَةِ» [١] .

لذلكَ ؛ قَرَّرَ عُلمَاءُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أنَّ الإيمانَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ حُلْوِهِ ومُرِّهِ ، وأنَّ ما شاءَ اللهُ كانَ ، وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، لا يَتحقّقُ إلَّا بالإيمانِ بِمراتبِ القضاءِ والقَدَرِ ، وهي أَربعٌ :

□ **المرتبةُ الأولَى : الإيمَانُ بِعلْمِ اللهِ تعالَى السَّابِقِ :**

أي : الاعتقادُ الجازمُ بعلمِ اللهِ تعالى وسَعَتِهِ وإحاطتِهِ بكلِّ شيءٍ ، فهو سُبحانهُ عَلِمَ ما كانَ ، وما يَكونُ ، وما لم يَكُنْ لو كان كيف يكونُ . وعَلِمَ أعمالَ الخَلْقِ مِن خَيْرٍ وشَرٍّ وطاعةٍ ومعصيَةٍ . وعَلِمَ أحوالَهم ، وأرزاقَهُمْ ، وحركاتِهم وسكناتِهمْ ، وآجالَهم ، وشَقيَّهم وسَعيدَهُم ، وما لهم في البَرْزَخِ ، وبعدَ البعثِ والنُّشُورِ ، كُلُّ ذلكَ بعلمِهِ القديمِ المُتَّصِفِ بِهِ أَزَلاً سُبحانهُ وتعالَى .

---

(١) «فتح الباري» (١/١١٨) .

قال شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله : « الإيمانُ بأنَّ اللهَ تعالَى عَلِمَ ما الخلقُ عاملون بعلْمِهِ القديمِ الذي هو مَوصوفٌ بهِ أزلاً ، وعَلِمَ جميعَ أحوالِهم مِن الطَّاعاتِ والمعاصي والأرزاقِ والآجالِ» (١) .

وقال عثمانُ بنُ سَعيدٍ رحمه الله : « يَجِبُ الإيمانُ بأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لَمْ يزَلْ عالِماً بالخلْقِ وأعمالِهم قبلَ أنْ يخلُقَهم ، ولا يَزالُ عالِماً بِهم ، ولَمْ يَزْدَدْ في عِلْمِهِ بكينونةِ الخلْقِ خَردلَةٌ واحدةٌ» (٢) .

ومنَ الأدلَّةِ على هذه المرتبةِ :

قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان : ٣٤]

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٤٨) .

(٢) «الردّ على الجهمية» (ص١٢) .

وقولُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المُزَّمِّل : ٢٠] .

ومنها قولُ الرَّسُولِ ﷺ – لمّا سُئِلَ عَن أولادِ المُشركينَ – : « اللهُ أعْلَمُ بِما كانوا عاملينَ» (١) .

□ **المرتبةُ الثانيةُ : كِتابَتُهُ عزَّ وجَلَّ ما سبقَ بهِ علْمُهُ :**

أي : الإيمانُ الجازمُ بأنَّ اللهَ تعالَى كَتبَ مقاديرَ الخَلْقِ والأشياءِ كتابةً على الحقيقةِ في اللّوحِ المحفوظِ عندَه ، وعلى التّفصيلِ كما سبقَ به عِلْمُهُ بلا تفريطٍ لشيءٍ منهُ ، وكان ذلكَ قبلَ أنْ يَخْلقَ السَّمواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سَنَةٍ حينَ أمرَ سُبْحانَهُ القَلَمَ – بَعْدَ خَلْقِهِ – أنْ يَكتُبَ مقاديرَ كُلِّ شيءٍ ، فجاءت الكتابةُ موافقةً لِما سبقَ بهِ عِلْمُهُ لِكُلِّ ما سيكونُ مِن الأشياءِ والخلائقِ وما هُمْ عاملونَ .

---

(١) رواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» ، كِتابِ القَدَرِ ، بابِ مَعْنَى : «كُلّ مَوْلُودٍ يُولَدُ علَى الفِطْرَةِ» ، وحُكْمِ مَوْتِ أَطْفالِ الكُفَّارِ وأَطْفالِ المُسْلِمِينَ (٤/٢٠٤٨ رقم : ٢٣/٢٦٥٨) .

قال شيخُ الإسلام رحمه الله : « **ثُمَّ كَتبَ في اللَّوحِ المحفوظِ مقاديرَ الخلْقِ . فأوّلُ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمَ ، قال لهُ : اُكْتُبْ . قال : ما أَكْتُبُ ؟ قال : اُكتُبْ ما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ**»(١) .

ومِنَ الأدلَّةِ على هذه المرتبةِ :

قولُ الله عزَّ وجلَّ : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحَجّ : ٧٠]

وقولُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحَدِيد : ٢٢] .

ومنها قولُ الرَّسُولِ ﷺ : « **كَتَبَ اللهُ مَقادِيرَ الخَلائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاواتِ والأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلفَ سَنَةٍ ، قالَ : وعَرْشُهُ علَى الماءِ**» (٢) .

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٤٨) .

(٢) رواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» ، كِتابِ القَدَرِ ، بابِ حِجاجِ آدَمَ ومُوسَى عَلَيْهِما السَّلام (٤/ ٢٠٤٤ رقم : ١٦/٢٦٥٣) .

□ **المرتبةُ الثالثةُ :** مشيئتُهُ سُبْحانَهُ وتعالَى للأشياءِ قبلَ كَوْنِها على وفقِ ما سبقَ بهِ عِلْمُهُ مِمَّا كتبَهُ جَلَّ وعَلا في اللَّوحِ المَحْفوظِ ، فلا يَقعُ شيءٌ في الكونِ وفِي مُلْكِ اللهِ تعالَى إلَّا بِمشيئتِهِ ، فما شاءَ كانَ ، وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ ، ولا يَقعُ في مُلْكِهِ عزَّ وجلَّ مِن حَرَكةٍ ولا سُكونٍ إلَّا بِمَشيئتِهِ ، وعلى مُقتضَى حِكمتِهِ ، كيفَ شاءَ ومتَى شاءَ سُبْحانَهُ ، ولا يكونُ في مُلْكِهِ إلَّا ما يُرِيدُ سُبْحانَهُ وتعالَى ، إنّهُ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ ، لا إلٰهَ إلَّا هوَ .

ومنَ الأدِلّةِ على هذه المرتبةِ :

قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البَقَرَة : ٢٥٣] .

وقولُهُ تعالَى : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التَّكْوِير : ٢٩].

قال الإمامُ ابنُ القَيِّم رحمه الله : « **قدْ دَلَّ على ذلكَ إجْماعُ الرُّسُلِ مِن أَوَّلِهم إلَى آخِرِهِم ، وجميعُ الكُتُبِ المُنَزَّلةِ مِن**

عندِ اللهِ تعالَى ، والفِطْرةُ الَّتِي فَطرَ اللهُ عليها خَلْقَهُ ، وأدِلَّةُ المعقولِ والعيانِ . وليْسَ في الوجُودِ مُوجِبٌ ومُقتَضٍ على الحقيقةِ إلَّا مشيئةُ اللهِ وحدَهُ ، فمَا شاءَ اللهُ كانَ ، وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» (١) .

□ **المرتبةُ الرابعةُ :** وهي الإيمانُ بخلْقِ اللهِ تعالَى الأعمالَ وتكوينِها وإيجادِها على وفقِ مشيئتهِ مِمَّا سبقَ بهِ عِلْمُهُ وكتابتُهُ ، فتكونُ وتوجدُ كما شاءَ لَها في أعيانِها وهيئاتِها وأزمانِها وأوصافِها ، لا تخرجُ في ذلك كلِّهِ عمَّا شاءَهُ وأرادَهُ عزَّ وجلَّ . وهذه المرتبةُ هي أعظمُ وأكثرُ محلِّ النّزاعِ والخلافِ بينَ أهلِ الحقِّ وبينَ مُخالِفِيهم مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ .

ومِن الأدلَّةِ على ذلك :

قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزُّمَر : ٦٢] .

---

(١) «شفاء العليل» (ص٤٣) .

وقولُهُ تعالَى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافَّات : ٩٦] .

وقولُهُ تعالَى : ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النَّحل : ٨١] .

يقولُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ : « **فأخبرَ أنَّه هوَ الذي جعلَ السَّرابيلَ ، وهيَ الدُّروعُ والثِّيابُ المصنوعةُ ، ومادّتُها لا تُسَمَّى سَرابِيلَ ولا تُسَمَّى بذلك إلَّا بعدَ أنْ تَحُلَّها صنعةُ الآدميينَ وعَمَلُهم ، فإذا كانتْ مَجعولةً للهِ فهي مَخلوقةٌ له بجُملَتِها : صُورتِها ، ومادّتِها ، وهيئتِها . . .** »[(١)] .

ومن الأدلَّةِ أيضاً على هذه المرتَبةِ :

قولُ الرسُولِ ﷺ : «**إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صانعٍ وصَنْعَتَهُ**»[(٢)] .

---

(١) «شفاء العليل» ط العبيكان (١/٢٠٦) .

(٢) رواه البخاريُّ في : « خلق أفعال العباد » (ص ٢٥) مُصحِّحاً له مُستشهداً به .

وقال عقبَهُ الإمامُ البُخَاريُّ : « **فَأخبرَ [رَسُولُ اللهِ ﷺ] أنَّ الصّناعاتِ وأهلَها مخلوقةٌ**» (١) .

وخلاصةُ مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ في الإيمانِ بالقدَرِ :

أنَّ اللهَ عَلِمَ الأَشياءَ كُلَّها ، وعَلِمَ ما تكونُ عليهِ ، ثُمَّ كتبَها في اللَّوحِ المَحفُوظِ ، ثُمَّ شاءَها وأرادَها ، ثُمَّ خلَقَها وأوْجدَها طبقاً لِما عَلِمَها وكتبَها وشاءَها أنْ تقعَ . فكلُّ مَقدورٍ وكائنٍ تَتوفّرُ فيه حسب معتقدِهم أربعةُ أشياءَ :

١ - **أنَّ اللهَ تعالَى عَلِمَها بعلمهِ الأَزَليِّ .**

٢ - **أنَّ اللهَ تعالَى كتبَها في اللَّوحِ المَحفوظِ قبل أنْ يَخلُقَ السّماواتِ والأرْضَ بخمسينَ ألفَ سنَةٍ .**

٣ - **أنَّ اللهَ تعالَى شاءَها أنْ تكونَ وأنْ تَقعَ .**

٤ - **أنّها وقعَتْ وكانتْ بقُدْرَتهِ ، ومَشيئتِه ، وخَلْقِهِ ، وتكوينهِ .**

---

(١) خلق أفعال العباد ، ص ٢٥ .

والمقدوراتُ الواقعةُ إنَّما وقعَتْ بِكسْبِ العِبادِ وإرادَتِهم التّابعةِ لإرادةِ اللهِ تبارَك وتعالَى ، والإرادَةُ المتعلّقةُ بالقُدْرَةِ هيَ الإرادةُ الكَوْنيَّةُ القدَريّةُ الَّتِي لا يَتخلَّفُ ما أُرِيدَ بِها .

ولا يعنونَ بِهذا أنَّ الإنسانَ مَجْبُورٌ ، بل إنَّه أمامَ غيْبٍ لا يَعلمُ ما قَدَّرَ اللهُ وقضاهُ فيهِ ، فهو يفعلُ باختيارِهِ ولا عِلْمَ له بأنَّ هذا يتخلَّفُ عنه أَوْ لا يتخلَّفُ ، ثُمَّ لا يعلَمُ أيضاً إنْ بَذَلَ الأسبابَ كانَ كذا وكذا ، فإنَّ الموانعَ والأسبابَ يُقدِّرُها اللهُ تعالَى ويقضيها .

فتراه يُحقّقُ إرادَتَهُ واختيارَهُ ، ثُمَّ يَعزمُ ويقصدُ باذِلاً الأسبابَ ؛ سعياً منه في تحصيلِ المرادِ ، فإنْ وقعَ وكانَ ما أرادَهُ حَمِدَ اللهَ تعالَى ، وإنْ وقعَ غيرُ ذلكَ فإنَّه يصبرُ ويحتَسِبُ ، مع اعتقادِهِ الجازِمِ بأنَّ ما أصابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ ، وأنَّ ما أَخطأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَهُ . وهوَ مع هذا كلِّهِ لا يَرَى في نفسِهِ إكْراهاً أو جَبْراً ، ولكنّهُ يقولُ ويُرَدِّدُ: «ما شاءَ اللهُ كانَ ، وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ» . ويقولُ أيضاً : «قَدَّرَ اللهُ وما شاءَ فَعَلَ» .

وأفعالُ العبادِ تُنسَبُ إليهم ، ولا يَعنونَ أنَّهم خلَقُوها في أنفسِهِم ، بَلِ اللهُ مَكَّنَهم منها وشاءَها لَهم وأقْدَرَهم عليها ، وخلقَ فيهم الإرادةَ والقُدرةَ على تلكَ الأفعالِ . فالأفعالُ تُنسبُ إليهم فِعلاً وكَسْباً ، ومِنْ ثَمَّ يُمدَحُون عليها أوْ يُذَمّونَ ، مع اعتقادِهم أنَّ الله خلقَها وأوْجدَها ، وأنَّه لوْ لَمْ يَشَأْها لَمْ تَكُنْ ، فهوَ سُبْحانَهُ وتعالَى الذي أعانَهم وأقدَرَهم عليها ، فهيَ تُضافُ إلَى اللهِ تعالَى خلْقاً وإيجاداً ، وتُضافُ إلى العِباد كَسْباً وفِعْلاً .

وهذه العقيدةُ تتَّفقُ مع النُّصوصِ الشَّرْعيّةِ مِن أنَّ ما شاءَ اللهُ كانَ ، وما لَمْ يَشأْ لَمْ يَكُنْ . وأنَّه لا يَقعُ في مُلْكِهِ إلَّا ما يُرِيدُ . وأنَّ لِلعبادِ مع ذلك كُلِّهِ مشيئةً وإرادةً واختياراً ، عليها يُمْدحونَ أو يُذَمُّونَ .

وتقومُ هذه العقيدةُ على الجَمْعِ بينَ النّصوصِ ، وعدمِ إهمالِ أيٍّ منها ، فيُضافُ إلى الله تعالَى ما يُناسِبُ كمالَهُ ، ويضافُ إلَى العبدِ ما يناسِبُ حالَهُ على حدِّ قولِ الله تعالَى : ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التَّكْوير : ٢٨-٢٩] .

فهذه آيةٌ جامِعةٌ تُثبِتُ مشيئةَ العِبادِ بِما يُناسِبُهم ، وتثبِتُ لله تعالَى كمالَ المشيئةِ ، وأنَّ مشيئةَ العبادِ تابعةٌ لمشيئةِ الله تعالَى ؛ لأنَّه سُبْحانَهُ خالِقُ كلِّ شيءٍ .

ويُضافُ أيضاً ، أنَّ إرسَالَ الرُّسُلِ ، وإنزالَ الكُتبِ ، وإثباتَ الحدودِ الشّرعيّةِ ، كلَّها تثبتُ مشيئةَ العبادِ .

وقدْ وقعَ الخِلافُ في مسألةِ القَدَرِ في صَدْرِ هذه الأُمَّةِ ، ثُمَّ كَثُرَ الخَوضُ فيها وحدَثَ في الإسلامِ أمْرٌ عظيمٌ ، خالَفَتْ فيه طوائفُ مِمَّن خُولِفَ بِهم عن الصّراطِ المستقيمِ ، واتَّبعوا السُّبُلَ فتفرَّقَ بِهم عن سبيلِ اللهِ ومنهجِهِ القويمِ ، وانتصرُوا لأهوائِهم فأردتْهُم في مهاوي الهَلاكِ والرَّدَى .

لقدْ كانتِ البِدايةُ الحقيقيّةُ لِنَشْأَةِ الاختلافِ وتَفرُّقِ الأُمَّةِ في هذا الأصلِ العظيمِ ، في أواخِرِ عهدِ الصَّحابَةِ رضِيَ اللهُ تعالَى عنهم حينَ نَبَغَ مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ[1] وأظهرَ القولَ

(١) معبد الجهنيّ ، يقال : إنّه ابنُ عبدالله بن عكيم الذي روى حديث : «لا تنتفعوا مِن الميتة بإهاب ولا عصب» . ويقال : ابنُ عبدالله بن عويمر . =

بِنَفْيِ القَدَرِ كما روَى الإمامُ مُسْلِمٌ رحمه الله عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ رحمه الله قالَ :

« كانَ أَوَّلَ مَنْ قالَ في القَدَرِ بِالبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ ، فانْطَلَقْتُ أَنا وحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيُّ حاجَّيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ ، فَقُلْنا : لَوْ لَقِينا أَحَداً مِنْ أَصْحابِ رَسُولِ الله ﷺ فَسَأَلْناهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلاءِ في القَدَرِ . فَوُفِّقَ لَنا عَبْدُالله بْنُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنهما داخِلاً المَسْجِدَ ، فاكْتَنَفْتُهُ أَنا وصاحِبِي أَحَدُنا عَنْ يَمِينِهِ والآخَرُ عَنْ شِمالِهِ ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صاحِبِي سَيَكِلُ الكَلامَ إِلَيَّ فَقُلْتُ : أَبا عَبْدِالرَّحْمَنِ ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنا ناسٌ يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ ويَتَقَفَّرُونَ العِلْمَ - وذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ - ، وأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لا قَدَرَ ، وأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ .

قالَ [ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما] : فَإِذا لَقِيتَ أُولَئِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي

= ويقال : ابنُ خالد . والصحيح أنه لا ينسبُ . روى له ابن ماجة حديثاً واحداً عن معاوية رضي الله عنه : «إيّاكم والتمادحَ فإنه الذّبحُ» . وكان أوّلَ من تكلَّمَ في القَدرِ ، فقتلَهُ عبدُالملكِ في سنة ثمانينَ وصلبَهُ بدِمشقَ . ترجمتُه في «تهذيبِ الكمال» .

بَرِيءٌ مِنْهُمْ ، وأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي . والَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ ، لَوْ أَنَّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً فَأَنْفَقَهُ ، ما قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ . ثُمَّ قالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ . . . » [(١)] . فذكرَ حديثَ جبريلَ - عليهِ السّلامُ - المشهورَ في تعريفِ الإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ .

يقولُ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رحمه الله : « وقدْ رُوِيَ أَنَّ أَوَّلَ مَنِ ابتدَعَهُ بالعِراقِ رَجُلٌ مِن أهلِ البَصْرَةِ يقالُ لهُ سيسويه مِن أبناءِ المجوسِ ، وتلقَّاهُ عنه مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ ، وقدْ أخذَ غَيْلانُ الدِّمَشْقِيُّ عن مَعْبَدٍ» [(٢)] .

---

(١) «صحيح مسلم» كِتابُ الإيمَانِ ، بابُ بَيانِ الإيمَانِ والإسْلامِ والإحْسَانِ ، ووُجُوبِ الإيمَانِ بإثْباتِ قَدَرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعالَى ، وبَيانِ الدَّلِيلِ علَى التَّبَرِّي مِمَّنْ لا يُؤْمِنُ بالقَدَرِ وإغْلاظِ القَوْلِ في حَقِّهِ (١/ ٣٦-٣٨ رقم : ٨/ ١) .

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٨٤-٣٨٥) ، وانظر «الشريعة للآجري» (ص ٣٤٣) ، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٤/ ٧٥٠) ، و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٦) .

وهؤلاء هُم أقطابُ القَدريَّةِ ورجالُها الأوائلُ ، ويدورُ مذهبُهم على مرتبةِ العِلْمِ ومرتبةِ الخلْقِ والإيجادِ ، فهم ينفونَ عِلْمَ الله بأفعالِ العبادِ والأشياءِ قبلَ وقوعِها ، كما ينفونَ خلْقَهُ عزَّ وجلَّ لأفعالِ العبادِ وتقديرَهُ سُبْحانَهُ لَها . ويمثّلُ هذا المذهبُ الغُلوَّ والتَّطرُّفَ في نَفْيِ القَدَرِ ، ويمثّلُ رِجالُهُ غُلاةَ نُفاةِ القدَرِ ؛ لأنهم يقولونَ : لا قَدَرَ ، وأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ ، فمَنْ شاءَ هدَى نفسَهُ ومَنْ شاءَ أضلَّها ، فالأمرُ كُلُّهُ مرجعُهُ إلى مَشيئةِ العَبْدِ واختيارِهِ لنفسهِ وإرادتهِ الخَيْرَ أوِ الشَّرَّ أوِ الهُدَى أوِ الضَّلالَ . كما أثبتوا في مُلكِ اللهِ تعالَى ما لا يُريدُ ولا يشاءُ ، وتوهَّموا وقوعَ ما لا يشاءُ في مُلْكِهِ عَزَّ وجَلَّ ، واعتقدوا أنَّ في مشيئةِ اللهِ ما لا يكونُ ولا يقعُ .

وقدِ انقرضَ هذا المذهبُ وانقرضَ أهلُهُ ، ولكنْ بَقِيَتْ خُلُوفُهم وذُيولُهم الذين اتّخذوا مِن أولئكَ الغُلاةِ سَلَفاً وسادةً ، فجاءوا مِن بعدِهم يُقَرِّرونَ ما أَسَّسَهُ أسلافُهم ، وأنه سُبحانَهُ يعلمُ بالأشياءِ قبلَ وقوعِها ، إلَّا أنّهم يَنفونَ

تقديرَ اللهِ وخَلْقَهُ لأفعالِ العبادِ ، فهم نُفاةٌ للقَدَرِ بهذا المعنَى ، وإنْ سَمَّوا باطِلَهُم ونَفيَهم عَدْلاً . يقولُ القُرْطبِيُّ رحمه الله وغيرُه : «**قَدِ انقرضَ هذا المذهبُ - أيْ مذهبُ غُلاةِ النُّفاةِ - ولا نعرِفُ أحداً يُنسَبُ إليْهِ مِن المتأخرينَ . (قال) : والقدَريَّةُ اليومَ مُطْبِقونَ على أنَّ اللهَ تعالَى عالِمٌ بأفعالِ العبادِ قبلَ وقوعِها ، وإنَّما خالفوا السَّلفَ في زعمِهم بأنَّ أفعالَ العبادِ مَقْدُورةٌ لَهم ، وواقعةٌ منهم على جِهَةِ الاستقلالِ ، وهو مع كونهِ مذهباً باطِلاً ، أخفُّ مِن الأوّلِ**» (١) .

وهذا المذهبُ القائمُ على نَفْيِ خَلْقِ اللهِ تعالَى وتقديرِهِ لأفعالِ العبادِ ، هو الذي تَبَنَّتْهُ المعتزلةُ ، وجعلتْهُ أصلاً مِن أُصولِها التي يقومُ عليها كَيانُ الاعتزالِ ، ومذهبُهم في الاعتقادِ .

ولقدْ نبغَتْ طائفةٌ أُخرَى خُولِفَ بِها عن صِراطِ اللهِ فأظهروا مذهباً يُمَثّلُ طَرَفاً مُضادّاً للقولِ بنَفْيِ القدَرِ ، وهو

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (١/ ١١٩) .

القولُ بالجَبْرِ ، ومدارهُ ومضمونُهُ : **أنَّ العبدَ مَجبورٌ على أفعالِهِ ، فلا قُدْرةَ لهُ ، ولا اختيارَ ، ولا إرادةَ ، فهو كالرّيشةِ في مَهَبِّ الرّيحِ ، وأنَّ الأفعالَ إنَّما تُنْسَبُ إليهِ كنسبةِ الحرَكةِ للأشجارِ ، والجرَيانِ للماءِ ، والدّورانِ للأفلاكِ ، والزّوالِ للشَّمسِ ، وأما في حقيقةِ الأمرِ فإنَّه مَجبُورٌ على فِعْلِ الطّاعاتِ ، وعلى فِعْلِ المعاصِي ، لا قدرةَ له البتّةَ ، وأنَّ اللهَ تعالَى هو الفاعِلُ القادِرُ .**

وهؤلاءِ هُم أتباعُ الجهمِ بنِ صَفْوانَ[١] ، وكان ذلكَ في أواخِرِ دولةِ بَنِي أُمَيَّةَ بعدَ ظُهورِ القَدريّةِ ، وظهورِ المعتزلةِ وغيرِهم[٢] .

ويُمثّلُ هذا المذهبُ الغُلُوَّ والتّطرفَ في إثباتِ القدَرِ للهِ

(١) هو جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي الضالُّ المبتدعُ ، رأسُ الجهميّةِ . قال الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «هلكَ في زمانِ التابعينَ ، وما علمتُهُ روَى شيئاً ، ولكن زَرعَ شَرّاً عظيماً ، قُتِلَ سنةَ (١٢٨هـ)» . اهـ «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٦) ، «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٧) .

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٦٠) وما بعده .

تباركَ وتعالَى القائمَ على نَفْيِ قُدرةِ العبدِ وإرادتهِ واختيارهِ . وهؤلاء شَرٌّ مِن النُّفاةِ ، وأضرُّ على الإسلامِ وأهلهِ منهم ؛ حيثُ إنَّ مذهبَهم يَستلزِمُ تعطيلَ الأمرِ والنَّهي ، ونفيَ الحكمةِ والرّحمةِ عن الله تعالَى فيما شرَعَ وأمرَ ونَهَى .

ما تقدَّمَ هو خُلاصَةُ أقوالِ النَّاسِ ، وتفرّقِ المذاهبِ في القدَرِ ، ومخالفتِهم للحقِّ بسببِ الخَوْضِ في مسائلِ القضاءِ والقدَرِ ، وما آلَ بِهم الأمرُ إلى الكُفْرِ والضّلالِ والإلحادِ في دينِ اللهِ تعالى .

كلُّ ذلك بسببِ خَوضِهم فيه بِلا عِلْمٍ ولا هُدىً مِن الله تعالَى ، وبسببِ إطلاقِ عنانِ العقْلِ ، والرَّأْيِ ، والاستحسانِ فيما غَيَّبَ اللهُ تعالَى عَن مَداركِ العُقولِ ، ومرجعُ ذلك هو عَدَمُ الوقوفِ عندَ النّصوصِ الشّرعيّةِ ، وعَدمُ تقديمِ النَّقلِ، وعَدمُ الكَفِّ عمَّا كَفَّ عنه السَّلَفُ ، والوقوفِ حيثُ وقفوا .

كُلُّ ذلك وهم يعلمُونَ حقَّ العِلْمِ الأمرَ بالإمساكِ ، والوقوفِ عندَ ذكرِ القدَرِ ، وهو أصلٌ عظيمٌ مِن أُصولِ

وقواعِدِ الإيمانِ بالقدَرِ عندَ سلَفِ هذه الأُمَّةِ ؛ امتِثالاً لأمرِ رَسُولِ الله ﷺ ، ثُمَّ لأنَّه سِرٌّ عظيمٌ مِن سِرِّ الله تبارَكَ وتعالَى ، فلا ينبغِي الخوضُ فيهِ ، ولا الغُلُوُّ في مباحثهِ وتفريعاتِهِ ؛ تحقيقاً لِقولِ الله تباركَ وتعالَى : ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، ولأنَّه هو الحكيمُ العليمُ الذي لا يَخْلو شيْءٌ مِن فعلِهِ مِن العَدْلِ والرَّحمَةِ والحِكْمَةِ ، سواءٌ أدركت العقولُ ذلكَ أم جَهلتْهُ وغابَ عنها ، فالخيرُ كلُّهُ بيدهِ سُبْحانَهُ وتعالَى ، والشَّرُّ ليسَ إليْهِ .

ولا رَيْبَ أنَّ الحَقَّ هو ما ذهبَ إليْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ ، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ ، وقولُهم حقٌّ وصَوابٌ بين باطلَيْنِ ، وهدىً ورشادٌ بين ضَلالتينِ . وبهذا تتَبيَّنُ وسَطِيَّتُهم بين فِرَقِ الأُمَّةِ ، وهكذا دينُ الله تعالَى وسَطٌ بين الغالِي والجافِي . وهكذا يَتَمَيَّزُ الحقُّ والرَّشادُ بينَ الإفراطِ والتَّفْريطِ الذي عليْهِ أهلُ الباطِلِ .

فالقدَريّةُ النُّفاةُ يُمثّلونَ الإفراطَ والغُلُوَّ في إثباتِ قُدْرَةِ

العبْدِ ، ويمثلونَ التّفريطَ ، والتّقصيرَ ، والجفاءَ بِما سَلَبوهُ مِن قُدْرةِ الله ونَفَوْهُ عنه تباركَ وتعالَى .

بينما يمثّلُ القدريّةُ الغُلاةُ - الجبريّةُ - الإفراطَ والغُلُوَّ في إثباتِ القَدَرِ للهِ عَزَّ وجَلَّ ، ويُمثّلونَ التَّفْريطَ والتَّقْصيرَ العظيمَ بِما سلَبوه مِن مشيئةِ الإنسانِ وقدرتِهِ واختيارِهِ .

ولا شَكَّ أنَّ كِلا الفريقيْنِ مِن الإفراطِ والتّفريطِ على شَفا جُرُفٍ هارٍ ، وكما قيلَ : « كِلا طرَفَيْ قصدِ الأمورِ ذميمٌ » .

ولا يَمنعُنا الحكمُ بخطئِهم وضلالهم - عندَ تحقيقِ مذاهبِهم وأقوالِهم - أنْ نُقَرِّرَ أنَّ كُلَّ فريقٍ منهم معهُ بعضُ الحقِّ والصّوابِ :

- (**فالقدَريَّةُ النُّفاةُ والمعتزلةُ**) أحسَنُوا في إثباتِ قُدْرةِ العبدِ واختيارِه وإرادتِهِ ، وأساءوا إساءةً بليغةً في نفْيِ تقديرِ الله تعالَى وخلْقِهِ لأفعالِ العبادِ .
- (**والقدَريّةُ الغُلاةُ مِن الجهميّةِ**) أحسَنُوا في إثباتِ قدَرِ الله تعالَى ، وأساءوا في نَفْيِ قُدرةِ العَبْدِ واختيارِه لأفعالِهِ .

فكُلُّ فريقٍ منهم أحسنَ في جانِبٍ ، وأساءَ في جانبٍ ، فليسَ المذهبُ الحقّ والرّشاد المحض في قولِ أيٍّ منهما .

وأمَّا (**أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ**) فقدْ جمعوا في مَذهبِهم بين الحسَنَتيْنِ وزادُوا عليهما ، واجتنبُوا إساءةَ كلِّ فريقٍ منهما . حيثُ نظروُا إلى نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ وجمعوا بينها ، بِخلافِ أولئكَ الذين نظروا إليها بعينٍ عوراءَ ، فأعملوا جانباً مِن النّصوصِ وأهمَلُوا الجانبَ الآخَرَ ، يأخذونَ ما لَهم ، ويدَعون ما عليهم . والأصلُ والحقُّ إنَّما هو في جمْعِ نُصوصِ البابِ وإعمالِ الثابتِ منها ، والانقيادِ لَها ، والتسْليمِ لِما جاءَ عن اللهِ تباركَ وتعالَى وعن رسُولِهِ ﷺ فأعملوا النصوصَ العامَّةَ المثبتةَ لِمشيئةِ الله وفعْلِهِ وخلقِهِ . كما أعملوا النصوصَ المثبتةَ لِقدْرَةِ العبدِ ومشيئتِه وفعْلِهِ ، ولكِنهم قيّدُوهُ بِخلْقِ اللهِ ، وجعَلُوا مشيئَةَ العبدِ تُناسِبُ ضَعْفَهُ وحالَهُ ، فقالُوا : إنَّ مشيئَتَهُ مخلُوقةٌ للهِ ، تابعةٌ لِمشيئتِهِ تبارَكَ وتعالَى .

وبِهذا جاءَ مذهبُهم جامِعاً لِكُلِّ إحسانٍ ، بريئاً مِن كُلِّ إسَاءةٍ ، فتوسَّطُوا بين الضَّلالتَيْنِ ، أَعنِي : النَّفْيَ والجبْرَ . فأثبتوا قدَرَ الله تعالَى على ما قَرّرَتْهُ النُّصوصُ ، وأثبتُوا اختيارَ العبْدِ وكَسْبَهُ الذي بهِ يُحمَدُ أو يُذَمُّ ، ويُثابُ أو يُعاقبُ ، مع اعتقاد أنَّ إرادةَ العبدِ لا تَخرُجُ عن إرادةِ الله تعالَى ؛ جمعاً منهم بين النّصوصِ وعدم ضَرْبِ بعضها ببعضٍ أو ردِّ شيءٍ منها ، ووقوفاً عندَ النّصوصِ وتقديمها على العقلِ والرَّأْيِ ، ثُمَّ وقوفاً على فَهْمِ سَلَفِ هذه الأُمَّةِ مِن الصَّحابَةِ والتّابعينَ لهم بإحسانٍ لتلكِ النّصوصِ رَضِيَ اللهُ عنهم ورَحِمَهُمْ .

وإنَّ مِمَّا قرَّرهُ علماءُ السّلَفِ وأجمَعُوا عليهِ : تحريمَ الخوضِ في القدَرِ ووجوبَ الإمساكِ عنه . وتحقيقاً لهذا الأصلِ ؛ قَرَّروا وُجُوبَ ترْكِ الكَلامِ مع أهلِ القدَرِ فيه ، وترْكِ الاستماعِ إلى شُبَهِهم وضلالاتِهم لِما تُسبِّبُ مِنَ الزّيغِ والضَّلالِ والانحرافِ ، كلُّ ذلك على مُقتَضَى النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ والوقوفِ عندها ، والاقتداءِ

بسَلَفِ الأُمَّةِ مِن الصَّحابَةِ ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ مِن عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ على ما جاءَ عنهم وثَبَتَ قولاً ، وفِعْلاً ، واعتِقاداً .

وأذكرُ هنا طائفةً عَطِرةً مِن آثارِ السَّلَفِ الَّتِي تُبيّنُ مذهبَهم ومواقفَهم ، والَّتِي عليها بَنَى أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ قواعدَهم وأصولَهم في الاعتِقادِ والدِّين :

- فعن عَلِيِّ بنِ أبِي طالِبٍ رضي الله عنه : أنَّهُ ذُكِرَ عندَه القَدَرُ يوماً ، فأدْخلَ أصبعَيْهِ (السَّبَّابَةَ والوُسْطَى) في فِيهِ ، فَرَقَمَ بِهما باطنَ يدَيْهِ فقال : « **أَشْهَدُ أنَّ هاتَيْنِ الرَّقمتيْنِ كانَتا في كَتابِ الله**» [(١)] . وعنه أيضاً قال : « **إنَّ أحدَكُم لنْ يخلصَ الإيمانُ إلَى قلْبِهِ حتَّى يَستيقِنَ يَقيناً غيرَ ظَنٍّ :**

(١) رواه عبدُ الله بنُ الإمام أحمدَ في (السّنّة : ٢/ ٤٣٢ رقم ٩٥٥) ، والآجريُّ في (الشريعة ص٢٠٢) ، واللالكائيُّ في (شرح أصول الاعتقاد : ٤/ ٧٣٧ رقم ١٢١٣) وابنُ بطة في (الإبانة ٢/ ٢٤٨ رقم٣٠٨) كلهم من طريق عبدالعزيز بن أبي سلمة ، عن عبدالله بنِ عبدِالرّحمن بن كعب به ، بألفاظٍ متقاربة .

أنَّ ما أصابهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخطئَهُ ، وما أخطأهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَهُ» (١) .

- وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه قال : « **لا واللهِ ، لا يَطعمُ رجُلٌ طَعْمَ الإيمانِ حتَّى يُؤمِنَ بالقَدَرِ . . .** » (٢) .
- وعن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال : « **العجْزُ والكَيْسُ مِن القدَرِ**» . وفِي روايةٍ أخرَى : « **العجْزُ والكَيْسُ بقدَرٍ**» (٣) .
- وعن طاووسَ اليَمانِيِّ رحمه الله قال : أدْرَكْتُ ناساً مِن أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ يقولونَ : « **كلُّ شيْءٍ بقدَرٍ** » . وقال أيضاً : سَمِعتُ ابنَ عمَرَ رحمه الله يقولُ : سَمِعْتُ

---

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٣٨ رقم ١٢١٤) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٧٣٩ رقم ١٢١٨) ، وعبدُالرَّزّاقِ في «المُصَنَّف» (رقم ٢٠٠٨١) بسندٍ آخرَ عن الحارثِ ، ورواه ابنُ بطةَ في «الإبانة» (٢/ ٢٥٣) .

(٣) رواه البخاريُّ في «خلق أفعال العِباد» (ص ٤٠) بسندٍ صحيح ، واللالكائيُّ في « شرح أصول الاعتقاد » (٣ / ٦٠٧ رقم ٩٧٠) و (٤/ ٧٤١ رقم ١٢٢١) ومرفوعاً عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما رقم (١٠٢٧) و(١٢٠٠) .

رَسُولَ الله ﷺ يقولُ : « **كلُّ شَيْءٍ بقَدَرٍ حتَّى العجْزُ والكَيْسُ**» (١) .

- وعن طاووسَ أيضاً قال : أدْرَكْتُ ثلاثَ مئةٍ مِن أصحابِ رَسُولِ الله ﷺ يقولون : « **كلُّ شَيْءٍ بقدَرٍ**» (٢) .
- وعن عُبادةَ بنِ الصّامتِ رضي الله عنه ؛ لَمّا قال له ابنُهُ عبدُالرّحمنِ : أوصِنِي . قال : أجلِسُونِي . فأجلسُوه. ثُمَّ قال : يا بُنَيَّ ، اتَّقِ اللهَ ، ولَنْ تَتّقيَ اللهَ حتَّى تُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّهِ ، وتعلَمَ أنَّ ما أصابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيخْطئَكَ ، وما أخْطَأكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَكَ . ثُمَّ قال : سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ : « **القَدَرُ على هذا ، مَن ماتَ على غيرِ هذا أدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ**» (٣) .
- وبنحوِ هذا جاءَ عن سَلْمَانَ الفارِسيِّ(٤) ، وعِمرانَ بنِ

(١) رواه عبدُ الله بنُ الإمام أحمد في «السّنّة» (ص٤١٧) بسندٍ حسن .
(٢) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٥٨٠) .
(٣) المصدر السابق : (٤/ ٧٤٥ رقم ١٢٣٣) .
(٤) المصدر نفسه : (٤/ ٧٤٩ رقم ١٢٤٠) .

حُصينٍ[١] ، وجابِرِ بنِ عبدِ الله رَضِيَ اللهُ عنْهُم[٢] .

هذه بعضُ أقوالِ السَّلَفِ مِن الصَّحابَةِ الكِرام - رضِيَ اللهُ تعالَى عنهم - في بيانِ معنَى القَدَرِ ، وأنَّه شامِلٌ لِجميعِ أفعالِ العِبادِ ، ومَدَى أهميَّةِ ذلكَ في الإيمانِ وموقعِهِ منه .

وأمَّا أقوالُهم في : (**بيانِ الموْقِفِ الحَقِّ ، والواجِبِ الشَّرعيِّ نحو هذا الرُّكْن**) ، و(**بيانِ حُكْمِ مَن خالَفَ في ذلكَ**) ، و(**واجِبِنا نحو المُخَالِف ، والموْقِفِ منه ، ومِن مذهبِه**) ، فكثيرةٌ جدّاً . وعِلَّةُ ذلكَ ظهورُ المُخَالفينَ ، وظهورُ مذهبِهم في أواخِرِ عهدِ الصَّحابَةِ ؛ لذا انبَرَوا رَضِيَ اللهُ عنهم للذَّبِّ عن دينِ اللهِ تعالى ، وتخْلِيصِهِ مِن الشَّوائِبِ نُصْحاً للأُمَّةِ . ثُمَّ تَبِعَهم على هذا الجِهادِ والبيانِ التَّابِعونَ ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ ؛ تقريراً للقواعِدِ العامّةِ والأُصولِ الشّرعيّةِ الَّتِي يَجِبُ مراعاتُها في دينِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ .

فمِن أقوالِهم رَضِيَ اللهُ عنْهُم :

---

(١) رواه اللالكائيُ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٤٩ رقم ١٢٣٩) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٧٥٠ رقم ١٢٢) .

- قولُ ابنِ أبزَى رحمه الله : أُتِيَ عُمَرُ رضي الله عنه فقيلَ لهُ : إنَّ ناساً يَتَكَلَّمُونَ في القَدَرِ . فقامَ خطيباً فقال : « **يا أيّها النَّاسُ ، إنَّما هلَكَ مَن كانَ قبلَكم في القَدَرِ ، والذي نَفْسُ عُمَرَ بيدِهِ ، لا أسْمَعُ برجُلينِ تَكلَّمَا فيهِ إلَّا ضربتُ أعناقَهُمَا**». قال [ابنُ أبزى] : فأحجَمَ النَّاسُ ، فَمَا تَكلَّمَ فيهِ أحَدٌ حتَّى ظَهرتْ نابِغَةُ الشَّامِ[١] .
- وعن عليِّ بنِ أبِي طالِبٍ رضي الله عنه ، أنَّ رَجُلاً جاءَهُ فقالَ : أخبِرْنِي عن القَدَرِ . فقال : « **طَريقٌ مُظْلِمٌ ؛ فلا تَسْلُكْهُ**» . قال : أخبِرْنِي عن القَدَرِ . قال : « **بَحْرٌ عَميقٌ ؛ فلا تَلِجْهُ** » . قالَ : أخبِرْنِي عن القَدَرِ . قال : « **سِرُّ الله ؛ فلا تَكلّفْهُ**» [٢] .
- وعن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال : « **مَا غَلا أحَدٌ في القَدَرِ إلَّا خَرجَ مِن الإسْلامِ**» [٣] .

---

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٣٥ رقم ١٢٠٨) .

(٢) رواه الآجريُّ في «الشريعة» (ص٢٠٢) .

(٣) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٢ رقم ١٢٠٨) .

- وعنه أيضاً ﷺ قالَ : « **القَدَرُ نظامُ التوحيدِ . فمَنْ وحَّدَ اللهَ ولَمْ يؤمِنْ بالقَدَرِ ، كانَ كُفْرُهُ بالقَضاءِ نَقضاً للتّوحيدِ . ومَن وَحَّدَ اللهَ وآمَنَ بالقدَرِ ، كانَ العُرْوَةَ الوثْقَى لا انفِصامَ لَها**» (١) .
- وعنه أيضاً ﷺ قالَ : « **كلامُ القَدَرِيَّةِ كُفْرٌ ، وكلامُ الحَروريَّةِ ضَلالةٌ**» (٢) .
- وعنه أيضاً ﷺ : « **ليْسَ قوْمٌ أبغَضَ إِلَى اللهِ مِن القَدَرِيَّةِ**» (٣) .
- وعن طاووسَ ﷺ أنه دخلَ على ابنِ عبَّاسٍ ﷺ فقال له: يا ابنَ عبَّاسٍ، الذينَ يقولونَ في القَدَرِ؟ فقال ابنُ عَبَّاسٍ : «**أرونِي بَعْضَهُم** » . قال : قُلْنا : صانِعُ ماذا [أي : ماذا تصنعُ له] ؟ قال : « **إذاً أجْعَلُ يدي في رأسِهِ ، ثُمَّ أَدُقُّ عُنُقَهُ**» (٤) .

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٧٠) .
(٢) المرجع السابق (٤/ ٦٩٦) .
(٣) رواه عبدُ الله بنُ الإمامِ أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٧) .
(٤) المرجع السابق (٢/ ٤١٦) .

- وعن مُحَمَّدِ بنِ عُبيْدٍ المَكِّيِّ رحمه الله قال : قيلَ لابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما : إنَّ رَجُلاً قَدِمَ علينا يُكذّبُ بالقَدَرِ . فقال : « **دُلُّوني عليْهِ**» . وهو يَومَئذٍ أَعْمَى . فقالوا : وما تَصْنَعُ بهِ ؟ قال : «**والَّذي نَفسِي بيدِهِ ! لَئِنِ اسْتَمْكَنتُ منهُ ، لأعُضَّنَّ أنْفَهُ حتَّى أَقْطَعَهُ ، ولَئِن وقَعتْ رَقَبَتُهُ في يدي لأَدُقَّنَّها . والذي نفسِي بيدِه ! لا يَنتهِي بِهم سُوءُ رأيِهِم حتَّى يخرجوا اللهَ عَزَّ وجَلَّ مِن أنْ يكونَ قَدَّرَ الخيْرَ ، كمَا أخرجُوه مِن أنْ يُقَدِّرَ الشَّرَّ**» [(١)] .
- وعن عِكْرِمَةَ رحمه الله قال : كنتُ حاضِراً عندَ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ، فجاءَهُ رجُلٌ ، فقال : يا ابنَ عَبَّاسٍ ، أَخبِرْنِي عن القَدَرِيَّةِ ؛ فإنَّ النَّاسَ قدْ اختَلفُوا عندَنا بالمَشْرِقِ ؟ فقال : «**القَدَرِيَّةُ قومٌ يكونونَ في آخِرِ الزَّمانِ ، دينُهم الكلامُ ، يقولونَ : « إنَّ اللهَ لَمْ يُقَدِّر المَعاصِيَ على خَلْقِهِ ، وهوَ معذّبُهم على ما قَدَّرَ عليهم**» . **فأولئكَ همُ**

(١) رواه الآجريُّ في «الشَّريعة» (ص٢٣٨) ، وعبدُ الله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٢١) ، واللالكائيُّ في «أصوله» (٤/ ٦٢٥) .

القَدَرِيَّةُ ، فأولئكَ هُمْ مَجوسُ هذه الأُمَّةِ ، وأولئكَ ملْعونونَ على لِسانِ النّبيينَ أجْمَعينَ ، فلا تقاولوهم فيفتِنوكُم ، ولا تُجالِسُوهم ، ولا تَعودُوا مرضاهُم ولا تَشْهَدوا جنائزَهم، أولئكَ أتْباعُ الدّجّالِ ، لَخروجُ الدّجّالِ أشْهَى إليهم مِن الماءِ البارِدِ»[(١)] .

- وعن ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما قالَ : «**إنَّ القَدَرِيَّةَ مَجُوسُ هذه الأُمَّةِ، إنْ مرضُوا فلا تعودُوهم ، وإنْ ماتُوا فلا تشهدُوهم**»[(٢)] .
- وعن نافِعٍ رحمه الله قالَ : قِيلَ لابنِ عُمرَ رضي الله عنهما يوماً : إنَّ قوماً يقولونَ : (لا قَدَرَ) . فقال : « **أولئك القدَرِيُّونَ ، أولئكَ مجوسُ هذه الأُمَّةِ**» [(٣)] .
- وعن نافِعٍ رحمه الله أيضاً قالَ : كانَ لابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما صديقٌ مِن أهلِ الشّامِ يُكاتِبُهُ ، فكتَبَ إلَيْهِ : « **مِن عبدِ الله بنِ عُمَرَ ، بَلَغَنِي أنَّكَ تَكَلَّمْتَ في شَيْءٍ مِن القَدَرِ ، فإيَّاكَ**

---

(١) اللالكائيُّ في «أصوله» (٤/ ٦٩٤-٦٩٥) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٦٣٩) . وقد صحَّ الحديثُ مرفوعاً إلى النّبيّ ﷺ ، انظر «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابنِ أبِي عاصمٍ» رقم (٣٣٨ و ٣٤٢) .

(٣) رواه عبدُ الله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٣) .

أنْ تَكْتُبَ إلَيّ ؛ فإنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يقولُ : «سيكُونُ في أُمَّتِي أَقْوامٌ يُكَذِّبونَ بِالقَدَرِ» [١] .

- وعن أبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال : « سَيَكُونُ ناسٌ يُصَدِّقونَ بِقَدَرٍ ويُكَذِّبونَ بِقَدَرٍ » . قال الرَّاوِي : فلَعَنَهُم أبو هُرَيْرَةَ عندَ قولِهِ هذا[٢] .

وأمَّا ما جاءَ عن أئِمَّةِ التَّابِعينَ ومَنْ تَبِعَهُم في تأصيلِ الاعتِقادِ وحِمايَتِهِ مِن البِدَعِ والمُحْدثاتِ ، فكثيرٌ جِداً ، منه :

- عن سَالِمِ بنِ عبْدِ الله بنِ عُمَرَ رحمه الله أنَّه كانَ يَلْعَنُ القَدَرِيَّةَ[٣] .

- ورَوَى عِكرمةُ رحمه الله قال : « سَمِعتُ القاسِمَ بنَ مُحَمَّدٍ ، وسَالِمَ بنَ عبدِالله بنِ عُمَرَ يَلْعَنانِ القَدَرِيَّةَ الذينَ يُكَذِّبونَ بِقَدَرِ الله حتَّى يؤْمِنُوا بِخيْرِهِ وشَرِّهِ» [٤] .

---

(١) رواه عبدُالله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٨-٤١٩) .

(٢) السابق (٢/ ٤٢٠) .

(٣) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٤٥) .

(٤) رواه عبدُ الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩١) .

- وعن مُجاهِدٍ رحمه الله قالَ : « لا تكونُ مَجُوسيَّةٌ حتَّى تَكونَ قَدَرِيَّةٌ ثُمَّ يتَزَنْدَقوا ، ثُمَّ يَتَمَجَّسُوا» (١) .
- وعنْهُ أيضاً قالَ : « القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هذه الأُمَّةِ ويَهودُها ، فإنْ مرضُوا فلا تَعُودوهم ، وإنْ ماتُوا فلا تَشْهدوهُم» (٢) .
- وعَنِ ابنِ شِهابٍ الزُّهْرِيِّ رحمه الله : « الإيمانُ بِالقَدَرِ نِظامُ التّوحيدِ فَمَنْ وحَّدَ ولَمْ يُؤمِنْ بالقَدَرِ كانَ ذلكَ ناقِضاً لِتوحيدِهِ» (٣) .
- وعن مَيمونِ بنِ مِهْرانَ رحمه الله : « ثَلاثٌ ارفضوهُنَّ : سبُّ أصحابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، والنّظرُ في النّجُومِ ، والنّظرُ في القَدَرِ» (٤) .
- وعن أيّوبَ السّختيانِيِّ رحمه الله قال : « قالَ لِي أبو قِلابَةَ : يا أيّوب ، اضبطْ عَنّي أربَعاً : لا تَقولَنَّ في القرآنِ برأيكَ ،

(١) رواه عبدُالله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٣) .
(٢) رواه الآجريُّ في «الشّريعة» (ص٢٢٥) .
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٤٣) .
(٤) رواه الإمام أحمد في «فضائل الصَّحَابَةِ» (١/ ٦٠) .

وإيَّاكَ والقَدَرَ ، وإذا ذُكِرَ أصحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ فأمْسِكْ ، ولا تُمَكِّنْ أصحابَ الأهواءِ سَمْعَكَ فَيُغيّروا قَلْبَكَ» (١) .

- وعن مُحَمَّدِ بنِ سيرينَ رحمه الله قال : « **إنْ لَمْ يَكُنْ أهلُ القَدَرِ مِن الذينَ يَخُوضُونَ في آياتِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ، فلا أدْرِي ما هُمْ**» (٢) .
- وعن زَيْدِ بنِ أسْلَمَ رحمه الله قال : « **القَدَرُ قُدْرَةُ اللهِ ، فَمَنْ كذَّبَ بِالقَدَرِ ؛ فقدْ جَحَدَ قُدْرَةَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ**» (٣) .
- وعن الحُسَيْنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الحَنَفيّةِ رحمه الله قال : « **لا تُجالِسُوا أهلَ القَدَرِ**» (٤) . وعنْهُ أيضاً : أنَّه كانَ يَنْهَى عن مُجالسةِ مَعبدٍ الجُهَنِيِّ ويقولُ : « **لا تُجالِسُوهُ ؛ فإنَّهُ ضالٌّ مُضِلٌّ**» (٥) .

---

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٨٩) .

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٢) ، والآجري في «الشريعة» (ص٢٢٥) .

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (ص٢٢١) .

(٤) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩٠) واللالكائيُّ في «شرحه» (٤/ ٦٩٠).

(٥) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩١) .

- وعن الحَسَنِ البصْريِّ رحمه الله قالَ : « **مَنْ كَذَّبَ بِالقَدَرِ ، فقدْ كَفَرَ**» (١) . وعنْهُ أيضاً قالَ : « **إيَّاكُم ومَعبد ؛ فإنَّهُ ضالٌّ مُضِلٌّ**» (٢) .
- وعن طاووس رحمه الله قال : «**احذَروا قوْلَ مَعبدٍ ؛ فإنَّه كانَ قَدَريّاً**»(٣) . وعنْهُ أيضاً أنَّه كانَ يَطوفُ بالبيْتِ ، فلَقِيَهُ مَعْبَدٌ، فقالَ لَهُ : «**أنتَ مَعبدٌ ؟** » . قال : نَعَمْ . فالتَفَتَ إلَى مَنْ حَوْلَهُ وكانَ معهُ فقالَ : « **هذا مَعبدٌ فأهينُوهُ**» (٤) .
- وعن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ رحمه الله قالَ : « **كنتُ مع أيّوبَ ويُونُسَ وابنِ عَوْنٍ وغيرِهِم ، فَمَرَّ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ فسَلَّمَ عليهم ، ووَقَفَ وقْفَةً ، فَما ردّوا عليْهِ السّلامَ ، ثُمَّ جازَ فَمَا ذكروه**» (٥) .
- وعن الإمامِ أحمدَ رحمه الله ، عن أبِي داوودَ رحمه الله قال :

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨١) .

(٢) السابق (٤/ ١٨٧) .

(٣) السابق (٤/ ١٨٧) .

(٤) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٦-٦٣٧) .

(٥) رواه عبدالله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٥) .

«حدثَنا عبدُالله بنُ بكرِ بنِ عبدِ الله المزَنيُّ - وكانَ عندَنا مِن خِيارِ النَّاسِ - قال : ما كانَ أحدٌ أحبَّ إلَيَّ مِن عَمرِو بنِ عُبيْدٍ ، وكنَّا نحبُّ أنْ نتَشَبَّهَ بهِ في حياةِ الحَسَنِ . قال : فإنِّي لَأَذْكُرُ أوّلَ يومٍ تَكَلَّمَ فيهِ ، فتفرَّقْنا عنْهُ . قالَ : فمَا كنتُ أُحِبُّ أنْ أُكَلِّمَهُ . . . » [(١)] .

- وقال مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ رحمه الله : « كنتُ عندَ ابنِ طاووسَ وعندَه ابنٌ لهُ ، إذْ أتاهُ رَجُلٌ يُقالُ لهُ صالِحٌ ، تَكَلَّمَ في القَدَرِ . فتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ ، فأدخَلَ ابنُ طاووسَ أصبعيْهِ في أُذُنَيْهِ ، وقال لِابْنِهِ : أَدْخِلْ أصابِعَكَ في أُذنيكَ واشْدُدْ، فلا تَسْمَعْ مِن قولِهِ شَيْئاً ، فإنَّ القَلْبَ ضَعيفٌ» [(٢)] .
- وعن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ رحمه الله قال في المُكَذِّبِ بالقَدَرِ : « ما هوَ بِأهلٍ أنْ يُعادَ في مَرَضِهِ ، ولا يُرَغبَ في شُهودِ جِنازتِهِ، ولا تُجابَ دَعوتُهُ» [(٣)] .

---

(١) رواه عبدالله بنُ الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤٣٩-٤٤٠) .

(٢) رواه عبدُ الرَّزاق في «مصنَّفه» - كتاب الجامع - (١١/ ١٢٥) .

(٣) رواه الآجريُّ في «الشريعة» (ص٢٢٧) .

- وعن أبِي داوودَ رحمه الله قال : سَمِعْتُ أحمَدَ [بنَ حنبلٍ] سُئِلَ عن القَدَريِّ يُجادَلُ . قال : « **ما يُعجِبُنِي** » . قال : لا يَدَعُنِي ؟ قال : « **ذلكَ أَحْرَى أَلَّا تُكلّمَهُ إذا كانَ صاحبَ جِدالٍ**» (١) .
- وعن عبدِ الله بنِ الإمامِ أحمدَ رحمهما الله قال : سَمِعْتُ أبِي يقولُ :«**لا يُصَلَّى خلفَ القَدَرِيَّةِ، والمُعتزِلَةِ، والجَهْمِيَّةِ**» .
- وعنه أيضاً قالَ : سَألتُ أبِي مرّةً أُخرَى عن الصّلاةِ خلفَ القَدَرِيِّ . فقال : « **إنْ كانَ مِمَّنْ يُخَاصِمُ فيهِ ويدْعو إليْهِ ، فلا نُصَلِّي خلْفَهُ**» (٢) .
- وعن مُؤمَّلِ بنِ إسماعيلَ رحمه الله : أنَّه كانَ يقولُ في غيرِ مَجْلِسٍ : « **أُحَرِّجُ على كُلِّ مُبْتَدِعٍ : جَهمِيٍّ ، أَوْ رافِضِيٍّ ، أَوْ قَدَرِيٍّ ، أَوْ مُرْجِئٍ سَمِعَ مِنِّي ، واللهِ لَوْ عَرَفتُكم لَمْ أُحدِّثْكُم**» (٣) .

---

(١) رواه أبو داوود في «مسائل الإمام أحمد» (ص٢٧٢) .

(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١/ ٣٨٤-٣٨٥) .

(٣) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٨) .

- وعن الفُضَيْلِ بنِ عِياضٍ رحمه الله قال : « **مَن جَلَسَ معَ صاحبِ بِدْعةٍ فاحذَرْهُ ، ومَن جَلَسَ معَ صاحبِ بِدْعةٍ لَمْ يُعْطَ الحِكْمَةَ ، وأُحِبُّ أنْ يَكونَ بيني وبينَ صاحبِ بدعةٍ حِصْنٌ مِن حديدٍ ، آكُلُ عندَ اليهوديِّ والنّصرانيِّ أَحَبُّ إلَيَّ مِن أنْ آكُلَ مع صاحبِ بِدْعةٍ**» (١) .
- ولَمَّا سُئِلَ أحمدُ بنُ حنبلٍ رحمه الله عن حُكْمِ مَنْ قالَ بِالقَدَرِ ، أجَابَ : « **إنَّه إذا لَمْ يُقِرَّ بعِلْمِ اللهِ ، وزعمَ أنَّه لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ حتَّى خلَقَهُ ، فهوَ كافِرٌ . وإنَّ مَنْ جَحَدَ العِلْمَ يُسْتَتابُ ، فإنْ تابَ وإلَّا قُتِلَ**» (٢) .
- وعن عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ رحمه الله أنَّه اسْتَفتَى سُهَيْلَ بنَ مالِكٍ رحمه الله : ما رَأْيُكَ في القَدَرِيَّةِ ؟ فقال : «**رَأْيِي أَنْ تَسْتَتِيبَهُمْ، فَإِنْ تابُوا وإلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ**» . فَقالَ لهُ عُمَرُ : «**وَذَلِكَ رَأْيِي**» . قالَ الإمامُ مالِكٌ رحمه الله : «**ذَلِكَ رَأْيِي**»(٣) .

---

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٦٣٨) .

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٢٩) .

(٣) الإمام مالك «الموطأ» (٣/ ٩٣) وبنحوه الخلال «السنة» (٣/ ٥٢٩) ، وعبد الله بن أحمد «السنة» (٢/ ٤٣١) والآجري «الشريعة» (ص٢٠٢) بسند صحيح .

• وقدْ عَقَدَ الإمامُ اللالكائيُّ رحمه الله في كتابِهِ : « **أُصولِ اعتِقادِ أهلِ السُّنَّةِ**» فَصلاً في حُكْمِهم ، قال : « **سِياقُ ما رُوِيَ مِن المَأْثُورِ في كُفْرِ القَدَرِيَّةِ وقَتْلِهم ، ومَنْ رَأى استِتابتَهم ، ومَن لَمْ يَرَ**» [(١)] ، ومِمَّا ذكره فيهِ :

- أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ : « **كلامُهم كُفْرٌ** » .

- وأنَّ ابنَ عُمرَ رضي الله عنهما تَبَرَّأَ مِنهم ، وعَقَّبَ اللالكائيُّ بِقولِهِ : « **ولا يجوزُ على ابنِ عُمَرَ أنْ يتبرَّأَ مِن المسلِمينَ** » .

- وعن عَلِيٍّ رضي الله عنه أنَّهُ قالَ لِمَنْ أقَرَّ بالقَدَرِ : « **واللهِ لوْ قُلْتَ غيرَ هذا ، لضربْتُ الذي فيهِ عيناكَ** » .

- وعن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أيضاً قالَ : « **لوْ بَرَزَتْ لِيَ القَدَرِيَّةُ في صَعيدٍ واحِدٍ ، فَلَمْ يَرْجِعوا ، لَضَرَبتُ أعناقَهم** » .

ثُمَّ قال (اللالكائيُّ) : ومِنَ التَّابعينَ : عن عُمَرَ بنِ عبدِالعزيز ونافِعٍ « **أنَّهم يُستَتابونَ ، فإنْ تابوا وإلَّا قُتِلوا**» . ومِنَ الفقهاءِ : عن مالِكِ بنِ أنسٍ ، والأوزاعيِّ ، وعُبَيْدِالله

(١) رواه اللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٨١) .

ابنِ الحسَنِ العَنبَريِّ : «أَنَّهم يُستَتابونَ ، فإنْ تابوا وإلَّا قتِلوا» .

ثم ذكَرَ اللالكائيُّ عن :

- سَعيدِ بنِ جُبيْرٍ رحمه الله أنَّه قالَ : « القدَرِيَّةُ يَهودٌ » .
- وعن الشَّعْبِيِّ رحمه الله : « القدَرِيَّةُ نصارَى » .
- وعن نافِعٍ رحمه الله مولَى ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما : «القدَرِيَّةُ يُقتَلونَ» .
- وعن المازنِيِّ رحمه الله : « أنَّه نقلَ عَنِ الشّافِعيِّ أنَّه كَفَّرَهُم » .
- وعن إبراهيمَ بنِ طَهمَانَ رحمه الله : « القدَرِيَّةُ كُفَّارٌ » .
- وعن الإمامِ أحمدَ رحمه الله مثلَ قولِ مالِكٍ[1] .

- يقولُ الإمامُ البغويُّ رحمه الله : « وقدْ مَضَت الصَّحابَةُ والتَّابعونَ وأتباعُهم وعُلَمَاءُ السُّنَّةِ على هذا مُجْمِعينَ متَّفقينَ على مُعاداةِ أهلِ البدْعَةِ ومهاجَرتِهم ، قال ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما في أهلِ القَدَرِ : « أَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ منهم ، وأنَّهم بُرآءُ مِنِّي » .
- وقالَ أبو قِلابَةَ رحمه الله : «لا تُجالِسُوا أصحابَ الأهواءِ ، أوْ

(١) «أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٧٠٦-٧٠٨) .

قالَ : أصحابَ الخُصوماتِ ؛ فإنِّي لا آمَنُ أنْ يغْمِسوكم في ضلالتِهم ويُلَبِّسُوا عليكُم بَعْضَ ما تَعرِفونَ» .

- وقالَ رَجُلٌ مِن أهلِ البِدَعِ لأيّوبَ السِّخْتِيانِيِّ رحمه الله : يا أبا بَكْرٍ ، أسأَلُكَ عن كَلِمَةٍ . فوَلَّى وهو يقولُ بيدِهِ : « ولا نصف كلِمَةٍ » .
- وقالَ مالِكٌ رحمه الله : « بئسَ القوم أهل الأهواءِ لا نُسَلِّم عليهم » .
- ثُمَّ قالَ (البغويُّ) رحمه الله : «وهذا الهُجْرانُ والتَّبَرِّي والمُعاداةُ، في أهلِ البدَعِ والمُخالِفينَ في الأُصولِ . . .»[1] .
- ويقولُ الإمامُ الطَّحاويُّ رحمه الله : « وكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بتقديرِهِ ومشيئَتِهِ ، ومشيئَتُهُ تَنفُذُ ، لا مشيئَةَ للعِبادِ إلَّا ما شاءَ لَهم ، فَمَا شاءَ كانَ ، وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، يَهدِي مِنْ يَشاءُ ، ويَعصِمُ ويُعافِي فَضْلاً . ويُضِلُّ مَنْ يَشاءُ ، ويَخْذُلُ ويَبْتَلِي عَدْلاً . وكُلُّهُم يَتقلَّبونَ في

(١) «شرح السنة» للبغوي (١/ ٢٢٧-٢٢٩) .

مشيئتِهِ بينَ فضْلِهِ وعَدْلِهِ . وهوَ مُتَعالٍ عن الأضْدادِ والأنْدادِ . لا رادَّ لِقَضائِهِ ، ولا مُعقِّبَ لِحُكْمِهِ ، ولا غالِبَ لأَمْرِهِ . آمَنَّا بِذلِكَ كُلِّهِ وأيْقَنَّا أنَّ كُلّاً مِن عندِهِ»[1] .

وقالَ أيضاً : « وقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعالَى فيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدخُلُ الجَنَّةَ ، وعَدَدَ مَنْ يَدخُلُ النَّارَ ، جُمْلَةً واحِدَةً ، فَلا يُزادُ في ذلكَ العَددِ ولا يُنْقَصُ مِنْهُ .

وكذلِكَ أفعالُهُمْ فِيما عَلِمَ مِنهمْ أنْ يَفعَلُوهُ .

وكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ ، والأعمَالُ بِالخَواتِيم ، والسَّعيدُ مَنْ سَعِدَ بِقضاءِ الله ، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقضاءِ الله .

وأصْلُ القَدَرِ سِرُّ الله تَعالَى في خَلْقِهِ ، لَمْ يَطَّلِعْ على ذلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ، ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ ، والتَّعَمُّقُ والنَّظَرُ في ذلِكَ ذَريعَةُ الخُذْلانِ ، وسُلَّمُ الحِرْمانِ ، ودَرَجَةُ الطُّغيانِ ، فالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِن ذلِكَ نَظَراً ، وفِكْراً ، ووَسْوَسَةً .

فإنَّ اللهَ تعالَى طَوَى عِلْمَ القَدَرِ عَنْ أنامِهِ ، ونَهاهُمْ عَنْ

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٥٣-١٥٦) .

مَرامِهِ ، كما قال تعالَى في كِتابِـهِ : ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] . فَمَنْ سَأَلَ: (لِمَ فَعَلَ ؟) ، فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتابِ ، ومَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتابِ ، كانَ مِن الكافِرينَ»[1] .

وقالَ أيضاً : « وما أَخْطَأَ العَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَهُ ، وما أَصابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخطِئَهُ ، وعلَى العَبْدِ أنْ يَعْلَمَ أنَّ اللهَ قدْ سَبقَ عِلْمُهُ في كُلِّ كائِنٍ مِن خَلْقِهِ ، فقَدَّرَ ذلِكَ تَقديراً مُحْكَماً مُبْرَماً ، ليسَ فيهِ ناقِضٌ ، ولا مُعَقِّبٌ ، ولا مُزيلٌ ، ولا مُغَيِّرٌ ، ولا ناقِصٌ ، ولا زائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ في سَماواتِهِ وأَرضِهِ .

وذلِكَ مِنْ عَقْدِ الإيمَانِ ، وأُصُولِ المَعْرِفَةِ والاعتِرافِ بِتَوْحيدِ اللهِ تَعالَى ورُبوبيَّتِهِ ، كمَا قالَ تعالَى في كِتابِهِ : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان : ٢] ، وقال تعالى : ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب : ٣٨] . فويلٌ لِمَنْ صارَ للهِ تعالَى في القَدَرِ خَصِيماً ، وأَحضَرَ للنّظرِ فيهِ قَلباً سَقيماً ، لَقد التَمَسَ بِوهمِهِ في فَحْصِ الغَيْبِ سِرّاً

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٢٤٧-٢٧٦) .

كَتيماً ، وعادَ بِمَا قال فيهِ أفَّاكاً أثيماً» [١] .

وقالَ أيضاً : « وكُلٌّ يَعمَلُ لِما قدْ فرغَ لَهُ ، وصائِرٌ إلَى ما خُلِقَ لَهُ ، والخيْرُ والشَّرُّ مُقَدَّرانِ على العِبادِ» [٢] .

وقالَ أيضاً : « وأفعالُ العِبادِ وهي خَلْقُ الله ، وكَسْبٌ مِن العِبادِ» [٣] .

* * *

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٠١-٣٠٦) .
(٢) السابق (ص ٤٧٦) .
(٣) السابق (ص٤٩٣) .

الخاتمة

بعدَ هذا الجهدِ المتواضعِ في هذا البابِ مِن أبوابِ العِلْمِ والإيمانِ أُسطّرُ هذه الخاتمةَ بذكرِ أهَمِّ النّتائجِ والفوائدِ التي مِن أهمّها وأعظمِها إشغالُ الأوقاتِ بذكرِ اللهِ تعالَى ، وتعظيمهُ في رُبوبيّتِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ ، ومِن ثَمَّ في أُلوهيّتِهِ عَزَّ وجَلَّ ، والتَّذَلُّلُ والخُضوعُ لإرادَتِهِ وحِكمتِهِ وقَضائِهِ .

ثُمَّ إنَّ الإيمانَ الحَقَّ في هذا البابِ هو رأسُ مالِ العَبْدِ في حُسْنِ ظَنِّهِ باللهِ تعالَى ، والاعتقاد بأنَّ أمرَهُ كُلَّهُ لهُ خيرٌ ، فيعبدُ اللهَ تعالَى بالشُّكْرِ والحمدِ والثَّناءِ على جميعِ أحوالِهِ .

ثُمَّ إنّهُ أيضاً هو القاعدةُ المَتينَةُ التي يرتكزُ عليها العَبدُ في الاطمئنانِ إلى جَنْبِ اللهِ تعالَى ، فلا يَجْزَعُ لحادثةِ الليالي ، ولا يطيرُ فَرَحاً لما آتاهُ اللهُ تعالَى مُدْرِكاً لِحكمةِ الابتلاءِ والامتحانِ مما يَحملُهُ على أداءِ حقِّ اللهِ تعالَى على الدَّوامِ واختلافِ الأحوالِ .

ثُمَّ هو أيضاً الأصلُ الذي يقومُ عليهِ الرِّضا بقضاءِ اللهِ

تعالَى وقَدَرِهِ ، وهذا مَقامُ الكُمَّلِ في علاقتِهم مع مَولاهُمْ جَلَّ وعَلا ، فأكرمْ بها منزلةً ومَقاماً تحملُ صاحبَها على الدّخولِ في وِلايةِ اللهِ تعالَى ، ونَيْلِ أشرف وأعظم ما يتنافسُ فيه المتنافسونَ ، ويتسابقُ فيه المتسابقونَ .

ثُمَّ أيضاً مِنْ فوائدِهِ إدراكُ أَهميّةِ ما كانَ عليهِ الصَّحابَةُ الكرامُ وسلامةِ منهجِهم في أبوابِ الدّينِ والاعتقادِ ، وأنّهم يُمثّلُونَ الوَسَطِيّةَ في الأُمَّةِ ، والأخذِ بجميع نُصوصِ البابِ وإعمالها ، والبراءةِ مِنْ إهمالِ شيءٍ منها ، والبراءةِ مِن الأهواءِ ، والاعتدادِ بالأقوالِ والآراءِ ، والتَّبَعيّةِ لغيرِ وحْيِ اللهِ تعالَى .

وخِتاماً ، فالحمدُ للهِ الذي بنعمتهِ تَتِمُّ الصّالحاتُ ، فالحديثُ في ثَمراتِ هذا العلمِ كثيرٌ جدّاً ، أسألُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ بأسمائِهِ الحُسْنَى وصِفاتِهِ العُلا أنْ يُعَلِّمَنا ما ينفعُنا ، وأنْ ينفعَنا بما عَلَّمنا فإنّهُ واللهِ عِبادةٌ للهِ تباركَ وتعالَى ، وقُوّةٌ في الإيمانِ واليقينِ ، وثَباتٌ عندَ البلاءِ والأذَى والمكروهِ ، وأصلُ الصَّبْرِ والاحتسابِ والطّمأنينةِ في

الحياةِ ، وجِماعُ التّوكُّلِ على اللهِ تعالَى والاعتمادِ عليهِ .

والحمدُ للهِ الذي هَدانا لهذا وما كُنَّا لنهتديَ لولا أنْ هدانا اللهُ ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابهِ الطّيّبينَ الطّاهرينَ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدّينِ .

* * *

فهرس المراجع والمصادر

- «البداية والنهاية» ابن كثير ، تحقيق محمد النجار ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة .
- «تهذيب التهذيب» الحافظ ابن حجر العسقلاني ، الطبعة الأولى سنة (١٣٢٥هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن ، الهند .
- «خلق أفعال العباد» محمد بن إسماعيل البخاريّ ، تحقيق : بدر البدر . المكتبة السلفية ، الكويت .
- «الردّ على الجهمية» عثمان بن سعيد الدارمي .
- «السّنّة» الحافظ ابنِ أبي عاصم ومعه ظِلال الجنة في تخريج السُّنّة» تحقيق : مُحمد ناصر الدّين الألباني ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط ٣) ، (١٤١٣ - ١٩٩٣م) .
- «السنة» عبد الله بن الإمامِ أحمد بن حنبل ، تحقيق : د . محمد بن سعيد القحطاني ، (ط ٤) ، (١٩٩٤م) ، دار الرمادي للنشر ، المملكة العربية السعودية .
- «السنة» أبو بكر أحمد بن محمد الخلال ، تحقيق : د. عطية الزهراني، (ط ٢) ، سنة (١٩٤٤م) دار الراية . المملكة السعودية .
- «سير أعلام النبلاء» الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ،

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، (ط٢) ، (١٤٠٢ -١٩٨٢م) .

- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» هبة الله بن منصور اللالكائيُّ ، تحقيق : د . أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض .
- «شرح السنة» للحسين بن مسعود الفراء البغوي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط١) ، (١٩٧١م) .
- «شرح العقيدة الطّحاوية» تحقيق وتخريج مُحمد ناصر الدّين الألباني ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط٧) ، (١٩٨٣م) .
- «شرح النووي على صحيح مسلم» محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، (ط١) ، (١٣٤٩) ، المطبعة المصرية ومكتبتها .
- «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين» لعبد الله محمد بن بطة العكبري ، تحقيق : د . رضا نعسان معطي ، طبع دار التوفيق النموذجية بمصر (١٩٨٤م) .
- «الشريعة» الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجريُّ ، تحقيق : حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة (١٩٨٣م) ، بيروت .

- «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» ابن القيم الجوزي ، دار المعرفة ، سنة (١٩٧٨م) ، بيروت .
- «صحيح مسلم» الإمامُ مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، سنة (١٩٥٥م) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- «صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري» خدمة محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ومكتبتها .
- «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابنِ أبِي عاصم» مُحمد ناصر الدّين الألباني ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط٣) ، (١٤١٣ - ١٩٩٣م) .
- «فضائل الصّحابة» الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : وصِيّ الله بن مُحمد عباس ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، (ط٢) ، (١٤٢٠ - ١٩٩٩م) .
- «لسان العرب» جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، طبعة دار المعارف ، مصر .
- «مُجْمَل اللُّغة» أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، مطبعة دار الجيل ، بيروت .
- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع وترتيب عبد الرحمن ابن قاسم وابنه محمد ، طبعة الإفتاء ، الرياض .

- «مسائل الإمام أحمد» الإمام أبو داوود السجستاني صاحب السنن ، دار المعرفة ، بيروت .
- «المصنَّف» الإمام عبدُ الرَّزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، (ط١) ، منشورات المجلس الأعلى سنة (١٩٧٠م) .
- «معالم السنن : مختصر سنن أبي داوود» أبو سليمان الخطابي ، (ط٢) ، سنة (١٩٨١م) ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- «معجَم مقاييس اللُّغة» أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة دار الجيل ، سنة (١٤٢٠هـ) ، بيروت .
- «الموطأ» الإمام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، (ط١)، (١٣٨٢-١٩٦٣م) .

* * *

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... (٣)
- تعريف (القدر) لغة ..... (٧)
- تعريف (القدر) شرعا ..... (٨)
- مراتب القضاء والقدر ..... (٩)
- المرتبة الأولى ..... (٩)
- الأدلة على هذه المرتبة ..... (١٠)
- المرتبة الثانية ..... (١١)
- الأدلة على هذه المرتبة ..... (١٢)
- المرتبة الثالثة ..... (١٣)
- الأدلة على هذه المرتبة ..... (١٣)
- المرتبة الرابعة ..... (١٤)
- الأدلة على هذه المرتبة ..... (١٤)
- خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر ... (١٦)
- نشأة الاختلاف في القدر ..... (١٩)
- أول من ابتدع القول في القدر ..... (٢٠)
- مذهب القدرية النفاة ..... (٢٢)
- مذهب القدرية الغلاة ..... (٢٤)
- سبب ضلال هذه الطوائف في باب القدر ..... (٢٥)

- مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقدر ..... (٢٨)
- أقوال الصحابة ﷺ في بيان معنى القدر ..... (٣٠)
- أقوال الصحابة ﷺ في بيان الموقف الحق من القدر .... (٣٣)
- أقوال التابعين ومن تبعهم في بيان الموقف الحق من القدر . (٣٨)
- الخاتمة ..... (٥١)
- فهرس المراجع ..... (٥٤)
- فهرس الموضوعات ..... (٥٨)

تَم الكتابُ